Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المستفيض . والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته ، فإن الاجماع لايكون على خطأ ، ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف : من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، والأشعرية ، وإنما خالف في ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بسط في موضعه » (٤٤) .

وإذن فالجزم بأن حديث الآحاد لايمكن أن يتخذ دليلاً على العقيدة ـــ مهما قوي سنده ـــ ليس صحيحاً ، ولايملك قائله دليلاً على ذلك .
بل ثبت الدليل على الأخذ بخبر الواحد ، فرسول الله ﷺ كان يرسل الآحاد من الصحابة إلى الأمصار والملوك ليبلغوا الناس رسالة الإسلام ، وكان رسول الله يبلغ الناس أحكام العقيدة والأحكام العملية بدون تفريق بينهما ، وكان خبر هذا الواحد قطعياً وليس ظنياً ، وقال رسول الله ﷺ :
[نضر الله امرءاً سمع مقالتي فأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع] (٤٥) .

فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها امرءاً ـــ والامرؤ واحد ـــ دل على أنه لايأمر أن يؤدى عنه إلا ماتقوم به الحجة على من أدى إليه ، لأنه إنما يؤدي عنه حلال ، وحرام يجتنب ، وحد يقام ، ومال يؤخذ ويعطى ، ونصيحة في دين ودنيا . ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظاً ولايكون فقيهاً » (٤٦) .

ولو كان هناك دليل قطعي على أن العقيدة لاتثبت بخبر الآحاد كما يزعمون لصرح بذلك الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم .

وعملياً يصعب التفريق بين أحكام العقيدة والأحكام العملية ، فالعقيدة يقترن معها عمل ، والعمل يقترن معه عقيدة ، ورسول الله ﷺ عندما أرسل آحاداً من الصحابة كمصعب للمدينة ، ومعاذ لليمن وغيرهما ، طلب منهم أن يبلغوا العقيدة والعمل ، والعمل ليس مقصوراً على عمل الجوارح ، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح ، وأعمال الجوارح تبع ، فكل مسألة عملية فإنه يتبعها إيمان القلوب وتصديقه وحبه ، وذلك عمل بل هو أصل العمل » (٤٧) .

٤٤ ـــ فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، الرياض : ١٨ / ٦٩ .

٤٥ ـــ رواه الترمذي وابن ماجة ، وإسناده صحيح .

٤٦ ـــ الرسالة للإمام الشافعي / ص : ٤٠٦ .

٤٧ ـــ وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة ، رسالة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .